إعادة تصوّر إمكانات المنطقة من خلال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

تقرير الشرق الأوسط لعام 2022

pwc

> من الواضح أن الشركات في الشرق الأوسط لديها حس قوي بما هو مطلوب لتحقيق التقدم على مستوى المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

يسعى استبيان بي دبليو سي الشرق الأوسط حول المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لدراسة التحديات والفرص الاقتصادية والميزة التنافسية التي يمكن اكتسابها باعتماد جدول أعمال قادر على إحداث التغيير في منطقتنا.

أصبحت المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية من الأولويات الملحّة للشركات والحكومات على حد سواء في الشرق الأوسط، ومع ذلك يشير استبياننا الأول للقادة الذين يتولون مسؤوليات هذه المعايير إلى أن معظم المؤسسات لا تزال تخطو خطواتها الأولى في هذا المجال.

تشهد منطقتنا تحولًا سريعًا يحفز النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصادات وإنشاء فرص العمل وتحسين جودة الحياة بشكل عام. ويتجلى هذا التحول في الرؤى الوطنية التي وضعتها كل دولة على حدة، كما يرتبط بجميع جوانب الحياة في الشرق الأوسط.

نؤمن كشركة بضرورة وحتمية تضمين المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في جميع مجالات التطور الاقتصادي والاجتماعي من أجل تمكين منطقتنا من تحقيق طموحاتها وتولي الريادة في مجال الاستدامة العالمية. ولكن ما الذي يعنيه ذلك عمليًا للمؤسسات والحكومات التي توجد في طليعة هذا التحول؟

في بداية العام الحالي، أجرت شركة بي دبليو سي الشرق الأوسط استبيانًا لفهم مستوى نضج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في المنطقة بشكل أفضل ومن أجل استكشاف القضايا الرئيسية التي تواجه المؤسسات في هذا المجال. وكانت النتيجة هي إجراء تقييم شامل وفريد من نوعه للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الشرق الأوسط لدى كبار المسؤولين التنفيذيين. كما أوضح هذا التقييم مدى تطبيق الشركات للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وأولوياتها في هذا المجال، والعوائق التي تحول دون تنفيذها وكيفية التغلب عليها.

وسلطت الردود الضوء على ثلاثة مجالات حاسمة تتطلب العمل: المواءمة الاستراتيجية للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والجاهزية للتغيير والتكيف، والحاجة إلى توجيه حكومي أكبر وتعاون أقوى مع القطاع الخاص. باختصار، اتضح لنا ضعف انعكاس الأولويات الوطنية المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الاستراتيجيات المؤسسية؛ وتواجد معظم الشركات في وضع "البدء" فيما يتعلق باستراتيجية هذه المعايير وتنفيذها؛ وحاجة الشركات لسياسات ولوائح حكومية أكثر وضوحًا لدعم جهودها المتعلقة بهذه المعايير. ولعل ما يكمن وراء هذه المجالات الحاسمة الثلاثة هو الحاجة الملحة للتعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص على تحول معايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية من أجل بناء الثقة في الأهداف المشتركة وتحقيق تأثير حقيقي.

لقد بات من الواضح أن الشركات في الشرق الأوسط لديها حس قوي بما هو مطلوب لتحقيق التقدم على مستوى المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. فقد أصبح لقضايا هذه المعايير تأثيرات متزايدة على السياسات الحكومية والتوجهات المؤسسية. كما أدت كل من الجائحة والحاجة الملحة لمكافحة تغير المناخ إلى تغيير مكانة هذه المعايير من تخصص محدود النطاق إلى هاجس مشترك بين الجميع. وعزز من كل ذلك الإدراك العام بأن تبنيها قادر على توفير فرص تجارية لا يستهان بها.

نود أن نشكر جميع المشاركين الذين منحونا وقتهم للمساهمة في هذا التقرير القيم.

عبد الخالق أحمد
شريك في قطاع الاستشارات - بي دبليو سي الشرق الأوسط،
قسم الاقتصاد والاستدامة

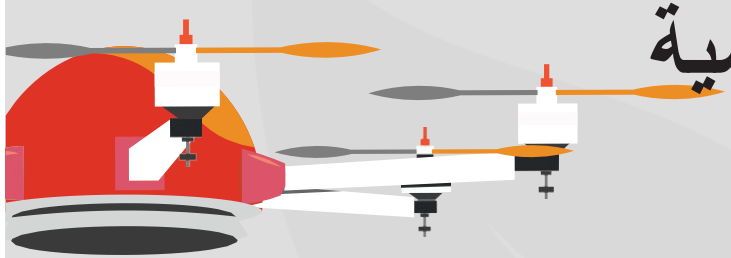

المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الشرق الأوسط - التحول من منظور جديد

تعتبر قيم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية حديثة العهد في الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، تتخلل الجوانب الثلاثة لهذه المعايير جهود المنطقة لتنويع الاقتصادات، وتحسين الوضع البيئي، وتوفير المزيد من الفرص للشباب (حيث تقل أعمار حوالي نصف سكان الشرق الأوسط عن 24 عامًا)، وتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة.

يتزايد الاهتمام بالقضايا البيئية في ظل سعي الحكومات في المنطقة للتحول بعيدًا عن قطاع النفط والغاز. في الفترة التي سبقت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في غلاسكو (COP26)، التزمت الإمارات العربية المتحدة بتحقيق صافي صفر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2050، في حين تعهدت كل من المملكة العربية السعودية والبحرين بتحقيقه بحلول عام 2060. ومع استضافة كل من مصر (نوفمبر 2022) والإمارات العربية المتحدة (2023) للدورتين المقبلتين من هذا المؤتمر، فمن المتوقع أن يخضع العمل المناخي في الشرق الأوسط لمزيد من التدقيق.

تعتبر القيم الاجتماعية، مثل دعم المجتمع، هامة أيضًا للشركات في المنطقة. وقد تجلى هذا الالتزام بوضوح خلال الجائحة، عندما قادت الشركات العائلية في المنطقة العديد من المبادرات لمد يد العون للأفراد والموردين والمجتمعات المحلية. وحسب نتائج استبيان بي دبليو سي للشركات العائلية في الشرق الأوسط (2021)، استَبْقَت 84% من هذه الشركات في المنطقة أكبر عدد ممكن من الموظفين، واتخذت 56% منها إجراءات لدعم المجتمع المحلي، وقدمت 45% منها الدعم المالي أو القروض لموظفيها.

تعتبر معايير وقواعد الحوكمة معتمدة فعليًا في المنطقة التي تشهد تزايد الاهتمام بها. وأظهرت مراجعة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2014 إصدار العديد من دول المنطقة لقوانين ومبادئ توجيهية تخص الحوكمة لفائدة البنوك وشركات التأمين والشركات المملوكة للدولة وشركات الأوراق المالية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وقد صدرت هذه القوانين والمبادئ التوجيهية من قِبل البنوك المركزية وهيئات السوق المالية ومعاهد الحوكمة المؤسسية. ومع تطور جدول أعمال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الشرق الأوسط، شرعت بعض البنوك في المنطقة في فحص التأثير المناخي لمنتجاتها الاستثمارية ومحافظ قروضها، مما يبرهن على التطور المستمر للحوكمة في المنطقة.

3

01

المحاور الرئيسية في الاستبيان

تركز الردود في أول استبيان لبي دبليو سي الشرق الأوسط حول المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على ثلاثة محاور: تحول أولويات القطاعين العام والخاص، وعقلية "البدء" فيما يتعلق بهذه المعايير، والدعوة إلى توجيه حكومي أكثر وضوحًا:

أولويات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في طور التحول

تفتقر الشركات والحكومات للمواءمة بين أولويات كل منها بخصوص المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

على سبيل المثال، تحتل ندرة المياه والتنوع الحيوي المرتبتين الرابعة والخامسة ضمن الأولويات البيئية للشركات، رغم إصدار سياسات وطنية لحمايتهما.

في حين يحتل التغير المناخي والتنوع والمساواة مراتب أعلى مما يدل على درجة من التأزر.

عقلية "البدء" فيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

لا تزال الشركات في وضع "البدء" فيما يتعلق باستراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وتنفيذها، حيث يعتقد 18% فقط من المشاركين بأن شركاتهم توفر فرقًا وأنظمة لتغطية النطاق الكامل لوظائف هذه المعايير.

الدعوة إلى توجيه أكثر وضوحًا

تحتاج الشركات إلى سياسات ولوائح حكومية أكثر وضوحًا لدعم جهود المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الشركات.

في الاستبيان الذي أجريناه، أوضحت 86% من الشركات الكبرى أن وضع المزيد من اللوائح الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية كفيل بتعزيز وتسريع تنفيذ استراتيجياتها في هذا المجال.

من الواضح أن الإشارات والسياسات واللوائح الحكومية المناسبة قادرة على تحفيز الشركات للعب دور أكبر في تحقيق الالتزامات الوطنية المتعلقة بأهداف المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. كما يتضح من ردود الاستبيان أن الشركات ترغب في القيام بهذا الدور.

أولويات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

اتضح من الاستبيان وجود روابط مهمة بين أولويات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للشركات والمؤسسات في الشرق الأوسط، والقضايا التي تمس الأولويات الثلاث.

المعايير البيئية : النفايات والتغير المناخي

برزت مسألة النفايات والتغير المناخي ضمن أهم الأولويات البيئية للمشاركين في الاستبيان، قبل تلوث الهواء والمياه والتنوع البيولوجي. تنتج المملكة العربية السعودية وحدها حوالي 15 مليون طن من القمامة سنويًا، ينتهي المطاف بحوالي 95% منها في مدافن النفايات. لذا تخطط المملكة لاستثمار 6.4 مليار دولار في إعادة تدوير النفايات بحلول عام 2035 في إطار استراتيجيتها لرؤية 2030. يفتح نموذج الاقتصاد الدائري في جميع أنحاء المنطقة الباب لفرص هائلة، سواء من حيث المنتجات أو توليد الطاقة أو الخدمات، ويمكن أن يساهم بشكل كبير في التنويع الاقتصادي.

المعايير الاجتماعية : التنوع والمساواة

يأتي التنوع والمساواة كأهم مجال تركيز مجتمعي للشركات في الاستبيان. فمن الواضح أن المساواة بين الجنسين من ضمن أبرز الأولويات، حيث تلعب المرأة دورًا أكثر أهمية من أي وقت مضى في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. كما تعتبر سياسات التوطين مهمة أيضًا حيث حددت مستهدفات وحصص توظيف أكبر لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي، تهدف في المقام الأول إلى إطلاق إمكانات الشريحة الكبيرة و المتنامية من الشباب في المنطقة.

الحوكمة المؤسسية : معالجة الثقافة والقيم التنظيمية

احتلت معالجة الثقافة والقيم التنظيمية المرتبة الأولى ضمن أولويات الحوكمة لدى 57% من المشاركين. عمومًا، يعتبر تحسين الحوكمة عامل رئيسي للتمكين والتنفيذ الناجح لاستراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. وأشار المشاركون إلى الحاجة إلى "دعم والتزام القيادة العليا" ؛ و"إصلاح مؤشرات الأداء الرئيسية الذكية لتحقيق الأهداف وتحفيز الأفراد على تحقيقها"، و"الصدق في التعامل مع القضايا"، والحاجة إلى "إستراتيجية رسمية".

في مجالات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية التي اخترتموها، يُرجى تصنيف الأولويات الثلاثة الرئيسية لمؤسستكم على مدى الأشهر الـ 12 القادمة.

- %32 التنوع والمساواة — المرتبة 1: 08%
- %31 التغير المناخي (مجتمع) — المرتبة 1: 14%
- %29 السلامة والمعايير — المرتبة 1: 11%
- %27 ثقافة وقيم المؤسسة — المرتبة 1: 06%
- %26 الشفافية وإعداد التقارير

أولويات الحوكمة المؤسسية
الأولويات المجتمعية
الأولويات البيئية

لدينا استراتيجية تخص المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لأن ذلك ما يجب القيام به، ولأنها ستصبح بمثابة رخصة للعمل بالمضي قدمًا، ولأننا بحاجة إلى دعم عملائنا من منظور الأعمال.
فهذا هو المستقبل.

شارجيل بشير
الرئيس التنفيذي للاستدامة، بنك أبوظبي الأول

02

نتائج الاستبيان

01 الأولويات في طور التحول

تتقارب اتجاهات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لتقود التغيير الاجتماعي والاقتصادي المتسارع في الشرق الأوسط. بعضها، مثل التعهدات الحكومية لتحقيق الصافي الصفري استجابة لتغير المناخ، حديث للغاية لدرجة أن الشركات لا تزال تستوعب آثارها. ومع ذلك، فمن الواضح أن الشركات توجد في خضم استجاباتها للأولويات الوطنية الجديدة. وأظهر استبياننا أن التغير المناخي يمثل أولوية بيئية بالنسبة لـ 54% من المشاركين. ومع التخطيط لعقد الدورتين المقبلتين من مؤتمر المناخ في المنطقة، من المتوقع أن تركز الشركات والمؤسسات بشكل أكبر على هذه المسألة.

وبصرف النظر عن التغير المناخي والنفايات، تتمثل إحدى النتائج الرئيسية للاستبيان في وجود بعض الفجوات بين الأولويات الحكومية الوطنية المتعلقة بالحوكمة البيئية، والاجتماعية، والحوكمة المؤسسية وأولوياتها. وبالتالي، يعتبر سد هذه الفجوة أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق مواءمة أكبر بين استراتيجيات الشركات والاستراتيجيات الوطنية للحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. فيجب على الشركات والحكومات التعاون لتحقيق الأولويات الرئيسية، أو ستطرأ مخاطر تتمثل في اتخاذ إجراءات غير مجدية.

فعلى سبيل المثال، تشكل معالجة شحّ المياه أولوية قصوى لجميع الحكومات في المنطقة. ويتم استثمار مليارات الدولارات سنويًا في بناء قدرات جديدة لتحلية المياه لتعويض تراجع احتياطات المياه العذبة. ومع ذلك، لم تُصنف معالجة تحدي المياه ضمن أهم 10 أولويات للحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية المشاركين في الاستبيان من الشركات. وعند سؤالهم عن الأولويات البيئية وحدها، أشار 27% فقط من المشاركين إلى الأمن المائي. يشكل التنوع البيولوجي مصدر قلق إقليمي وعالمي رئيسي مع تسارع فقدان الموائل الطبيعية والنباتات والأنواع الحيوانية - أولوية 16% فقط من المشاركين. تعد الموائل الطبيعية ضرورية لتوفير الهواء النظيف والمياه والغذاء والأدوية والحماية من العواصف، حيث تدعم جميعها بدورها مرونة المجتمعات والشركات.

تحديد الفرص

ومن المحتمل أن يكون هناك اختلاف بين الأولويات الوطنية وأولويات الشركات المتعلقة بالإدارة المستدامة للمياه وحماية التنوع البيولوجي. ولكن هناك فرص أعمال إيجابية للشركات التي تتحرك بسرعة لمواءمة أولويات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة المؤسسات مع أولويات حكوماتها - ليس فقط لمعالجة المخاطر، ولكن لتوقع الطلب على خدمات ومنتجات الأعمال الجديدة التي من المحتمل أن تظهر مع التحولات الاقتصادية المستوحاة من الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، مثل الهيدروجين الأخضر والسندات الزرقاء.

ومع التركيز حصرًا على الفرص المتاحة لقطاع التجزئة، تظهر نتائج منطقة الشرق الأوسط في أحدث استبيان لمؤشر المستهلكين العالمي التأثير المتزايد للاستدامة كعامل في قرارات الشراء. أشار 60% من المشاركين في الاستبيان من المنطقة إلى إنهم أكثر اهتمامًا بالبيئة مما كانوا عليه قبل ستة أشهر، كما أنهم يفكرون في عوامل الاستدامة عند اتخاذ قرار بشأن مشترياتهم. علاوة على ذلك، أخبرنا 53% أنهم دائمًا أو غالبًا ما يشترون منتجات صديقة للبيئة أو مستدامة عند التسوق في المتجر، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 42%. وبالتالي، فإن الشركات التي تركز على الاستدامة في سلسلة القيمة الخاصة بها وسمعة الاستثمار في الإنتاج الصديق للبيئة أكثر عرضة لجذب هذه المجموعة المتنامية من المشترين المهتمين بالبيئة مقارنة بالشركات التي تصنع نفس المنتجات بشكل غير مستدام.

كما أن هناك فرصة للمؤسسات لتصبح رائدة في المنطقة - على سبيل المثال، من خلال تبني المساواة بين الجنسين في العمل أو زيادة جهود الحفاظ على المياه وحماية التنوع البيولوجي.

01

العوائق والتحديات

لا يقصد من ذلك التقليل من شأن العوائق التي تحول دون تبني استراتيجيات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بنجاح في المنطقة. وفي إطار المؤسسات، قال المشاركون إن القضايا المتعلقة بالقوى العاملة والقضايا الثقافية هي العقبات الرئيسية أمام تنفيذ استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.
كذلك، أدت الجائحة وعدم وجود استراتيجية واضحة المعالم للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة المؤسسات إلى وجود قائمة من العقبات.

"من المهم إدراج قيم الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والثقافة في المؤسسات لجعل القرارات حيوية.

إيان كلارك
نائب الرئيس التنفيذي في شركة شلف دريلنغ

هناك مجموعة أخرى من الصعوبات، غير خاصة بالمنطقة، التي تتمثل في عدم وجود معايير ومقاييس عالمية لقياس آثار المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. وفي حين أن 60% من المشاركين في الاستبيان قالوا إنهم واثقون جدًا أو واثقون إلى حد ما من قياس العائد على الاستثمار للمبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، إلا أن المؤسسات الأكبر كانت أقل ثقة.

وعقب إيان كلارك، نائب الرئيس التنفيذي في شركة شلف دريلنغ أنه من الصعب حاليًا أن نقول ما هو العائد على الاستثمار، ولكن في اليوم الذي نحتاج فيه إلى تقييمات قوية للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للوصول إلى رأس المال، أو الفوز بعقد عميل، وهو اليوم الذي سأكون فيه قادرًا على إظهار عائد كبير على الاستثمار. ومن الأفضل أن تكون متقدمًا في المنافسة على أن تكون متأخرًا وتسعى للتعويض.

هناك فرص أعمال إيجابية هنا للشركات التي تتحرك بسرعة لمواءمة الأولويات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية مع أولويات حكوماتها، ليس فقط لمعالجة المخاطر المادية لتغير المناخ، ولكن أيضًا لتوقع الطلب على خدمات ومنتجات الأعمال الجديدة التي من المرجح أن تظهر مع التحولات الاقتصادية المستوحاة من المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

"يبدو أن المؤسسات واثقة من قدرتها على قياس العائد على الاستثمار في المبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية إلّا أنه من غير المرجح أن تكون المؤسسات التي تزيد قيمتها عن 100 مليون دولار "واثقة جدًا".

أي من المجالات التالية المتعلقة بالبيئة تخطط مؤسستك للتركيز عليها خلال الاثني عشر شهرًا القادمة، إن وجدت؟

تركز 59% من المؤسسات التي تزيد قيمتها عن 100 مليون دولار على النفايات

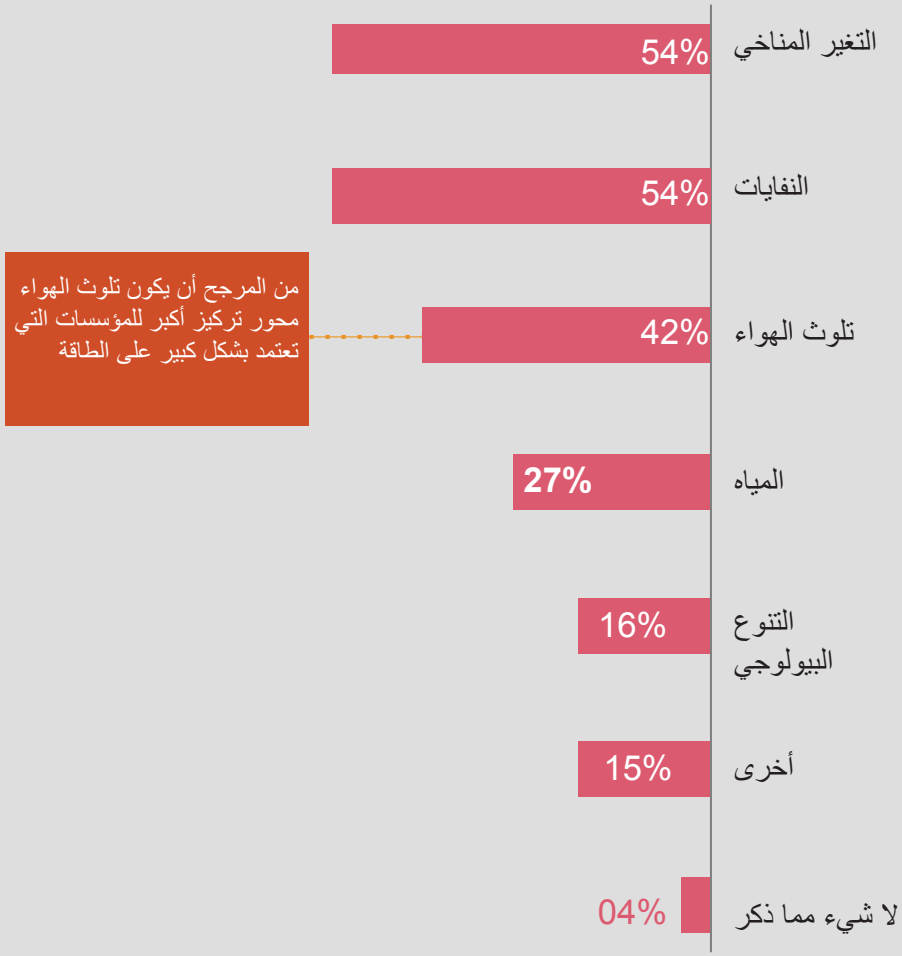

02 عقلية "البدء" في تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

وعلى الرغم من أن الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية تظهر بوضوح في الرادار المؤسسي، إلا أن النتائج التي توصلنا إليها تظهر أن الشركات في المنطقة لا تزال في المراحل الأولى من تطوير الاستراتيجيات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

قال نحو 60% من المشاركين إن لديهم استراتيجية رسمية للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، ولكن المزيد من التساؤلات أظهرت أن هذا قد يعتبر تفاؤل بشكل كبير.

وهناك ردان، على وجه الخصوص، يفيدان بما يلي. أولًا، أشارت أكثر من نصف الشركات التي شملتها الدراسة إلى أن رئيسها التنفيذي كان مسؤولًا عن قيادة ممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، مما يشير إلى غياب الأدوار أو الفرق المتخصصة. ونتوقع وجود استراتيجية رسمية لوضع حوكمة واضحة للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل صحيح. وهذه تعتبر فجوة واضحة.

ثانيًا، قال 18% فقط من المشاركين إن شركاتهم لديها فرق وأنظمة لتغطية النطاق الكامل لتوظيف معايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، بما في ذلك وضع الاستراتيجيات والسياسات، ومراقبة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وإعداد التقارير بشأنها، وإدارة المخاطر، وإشراك الجهات المعنية، ومدخلات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بشأن عروض المنتجات والخدمات، وإدارة مخاطر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، والاتصالات والتسويق.

وأصبحت الحاجة إلى فرق وأنظمة متخصصة أكثر وضوحًا من حجم وطموح التزامات معايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في المنطقة. يتضح من الاستبيان الذي أجريناه أن المساواة بين الجنسين تعتبر محور تركيز المؤسسات، وأن المزيد منها يلتزم بإجراء مراجعة مستقلة لتقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. في حين أن عددًا أقل قد التزم بمحايدة الكربون والانبعاثات الكربونية "الصفرية"، فمن المتوقع أن يزداد هذا الرقم حيث تعمل نسبة كبيرة حاليًا على تحقيق هذا الالتزام.

كما أن أسباب تبني الشركات في المنطقة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية مشجعة، حيث تشير إجابات المشاركين إلى أن الأساس المنطقي قد انتقل من مجرد تحقيق كفاءة الطاقة ووفورات التكلفة. أشارت المؤسسات الأصغر حجمًا (التي تقل قيمتها عن 100 مليون دولار) إلى القيم المؤسسية باعتبارها واحدة من الأسباب الرئيسية لاعتماد السياسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في حين أن المؤسسات الأكبر حجما (التي تزيد قيمتها عن 100 مليون دولار أمريكي) كانت على الأرجح تحديد توجيهات القيادة على أنها الأكثر أهمية.

ومن الواضح أيضًا فوائد اعتماد المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، بما في ذلك تعزيز العلامات التجارية وتحسين الامتثال والحصول على بيانات أفضل حول المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية واكتساب ميزة تنافسية.

ومن الناحية التنظيمية، هناك خطوات واضحة يمكن للشركات اتخاذها لدمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. وتبدأ بتحديد الأولويات المتواءمة مع مبررات أعمال الشركة ومع الأهداف الوطنية؛ وتحديد الأدوار والمسؤوليات لتنفيذ الاستراتيجية، مع مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس التقدم المحرز، وتحديد درجة المساءلة، من التقارير الداخلية إلى عمليات التدقيق الخارجية الكاملة.

أي من الأنشطة التالية تقع ضمن اختصاص الشخص المسؤول عن قيادة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في مؤسستك، إن وجدت؟

63%

وضع استراتيجيات وسياسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

51%

متابعة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وإعداد التقارير بشأنها

49%

إدارة الجهات المعنية والشراكات

46%

المدخلات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في عروض المنتجات والخدمات

46%

إدارة مخاطر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

43%

التواصل والتسويق بشأن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

خلال الأشهر الـ 12 القادمة، أي من الفوائد التالية تتوقع مؤسستكم تحقيقها نتيجة لتنفيذ استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية؟

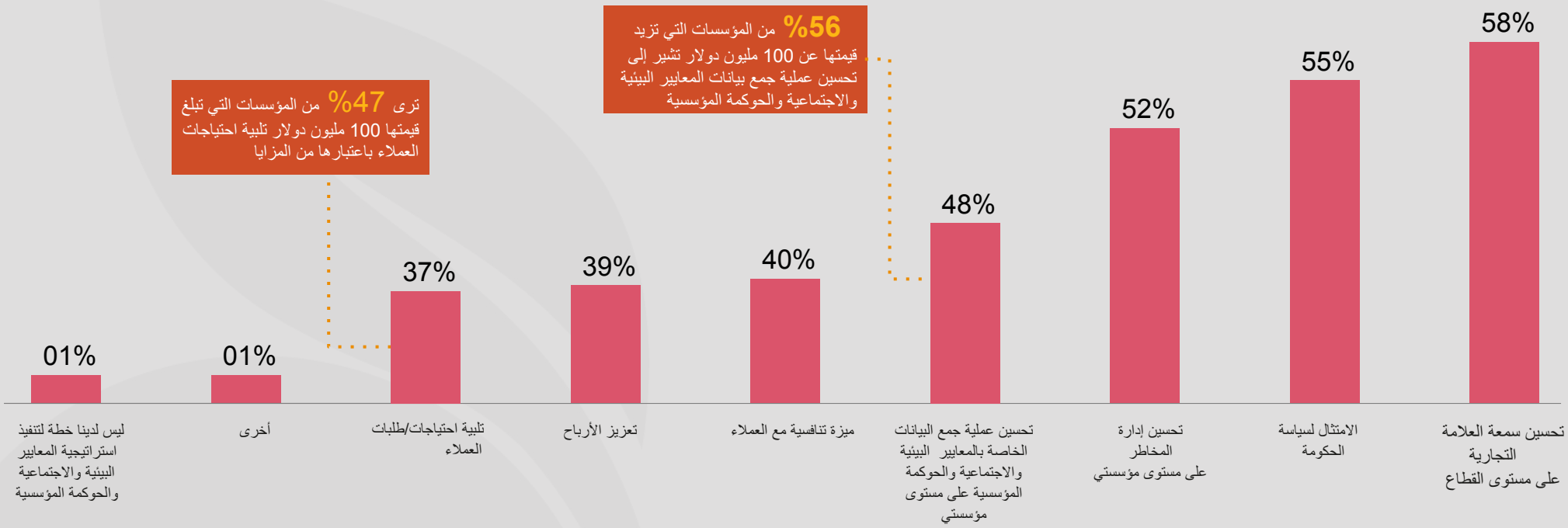

أي من العبارات التالية تصف بدقة وضع مؤسستك فيما يتعلق باستراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية؟

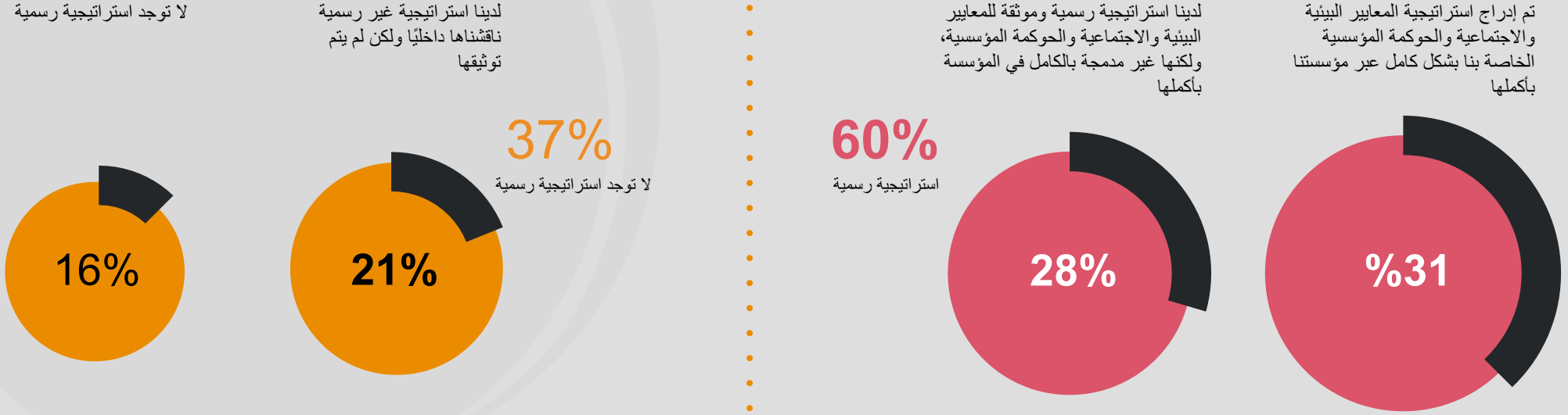

أي من العوائق التالية تواجهها مؤسستكم في تنفيذ استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، إن وجدت؟

38% من المؤسسات التي تزيد قيمتها عن 100 مليون دولار تشير إلى عدم وجود استراتيجية محددة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

47% من المؤسسات التي تزيد قيمتها عن 100 مليون دولار تشير إلى عدم وجود قياس فعال للعائد على الاستثمار

03 الدعوة إلى توجيه أكثر وضوحًا

من أجل إحداث تأثير في تحول المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، يجب اتباع نهج ذي شقين. أولًا، يجب على الشركات بذل كل ما في وسعها لمعالجة قضايا المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. ثانيًا، يجب على الجهات الحكومية والجهات التنظيمية وضع سياسات ولوائح تنظيمية واضحة لمساعدة الشركات في تحولاتها.

قيادة الأعمال

لدى الشركات في الشرق الأوسط فهم قوي لما هو مطلوب لتحقيق التقدم في تحقيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية . داخل المؤسسات، يعتبر ضمان أن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية أولوية على مستوى مجلس الإدارة على أنها ذات تأثير أكبر على استراتيجية القيادة. كانت سياسات توحيد الإفصاحات وتقييم المخاطر المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية هي الأولوية القصوى للمؤسسات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وجاءت في المرتبة الثانية بشكل عام.

وعندما يتعلق الأمر بقياس التقدم المحرز، قالت الشركات إنها بحاجة إلى مقاييس لإثبات أن مبادرات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لها تأثير قابل للقياس على المجتمعات، كما ذكر أكثر من نصف المشاركين أن لديهم مهام متعلقة بالتنوع والشمول وتكافؤ الأجور في مكان العمل.

السياسات واللوائح الحكومية

كان هناك أيضًا دعوة قوية لمزيد من التوجيهات والسياسات الحكومية بشأن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لا سيما فيما يتعلق بالبيئة. ومن الواضح أن هناك أنواعًا مختلفة من اللوائح التنظيمية ولن تتأثر جميع الشركات بنفس الطريقة. من شأن اللوائح الدولية، مثل آلية تعديل حدود الكربون المقترحة من الاتحاد الأوروبي، أن تؤثر على صادرات الطاقة من المنطقة.

أكد حوالي 54% من المشاركين ترحيبهم بالسياسات التي تستهدف الشراء المستدام لضمان توفير منتجات أكثر ملاءمة للبيئة.

ونظرًا لمدى اعتماد المنطقة على النفط والغاز الطبيعي في إمدادات الطاقة، فإن ذلك لا يزال يعيق إزالة الكربون من الصناعة. وكما هو موضح في منشور بي دبليو سي الشرق الأوسط بعنوان "صعود الدائرية"(The rise of circularity) ، يمكن للمنطقة تحقيق العديد من الفوائد باعتماد نهج الاقتصاد الدائري في الطاقة والمرافق والموارد. وتشمل هذه الفوائد توليد المزيد من القيمة، وتحسين سمعة العلامة التجارية، والتوطين، وإنشاء فرص العمل، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تترقب الشركات صدور السياسات التفصيلية وخطط التنفيذ المتعلقة بمستهدفات صافي الصفر المعلن عنها حديثًا، بما في ذلك تدابير كفاءة استخدام الطاقة، والاستثمار في الطاقة المتجددة، والتوجيهات بشأن كيفية قياس انبعاثات الكربون، ومبادرات الاقتصاد الدائري، وسياسات توفير المياه وإعادة استخدامها.

> "بوسع الحكومات تشجيع وتحفيز بعض السلوكيات الأولية للمضي قدمًا في جداول أعمال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. فهي التي تأخذ زمام المبادرة في مجالات معينة مثل توليد الطاقة.

غريغ فيوور
رئيس الشؤون المالية والاستدامة للمجموعة، شركة الدار العقارية

تتوقع الشركات صدور المزيد من لوائح المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في المستقبل القريب، ولكنها تريد أيضًا لوائح أفضل وأكثر وضوحًا. اعترف أكثر من نصف المشاركين في الاستبيان بمواجهتهم العديد من الصعوبات في الامتثال للوائح الخارجية الحالية المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية مما يشير إلى زيادة الحاجة إلى التحاور والتواصل بين الحكومات والشركات بشأن هذه الصعوبات.

يمكن للحكومات أيضًا تحفيز الشركات على العمل من خلال أخذ زمام المبادرة في وضع السياسات والاستراتيجيات. فعلى سبيل المثال، يشير استبياننا إلى كون المزيد من الشركات بصدد وضع أهداف الصافي الصفري بعد أن تعهدت حكومات الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين بالتزاماتها الوطنية بتحقيق الصافي الصفري في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في غلاسكو (COP26) عام 2021. وهذا يبرهن على تحقيق تحسن ملحوظ مقارنة بأكتوبر ونوفمبر 2021، عندما طرحت بي دبليو سي الشرق الأوسط نفس السؤال على الرؤساء التنفيذيين في الاستبيان العالمي السنوي الخامس والعشرين للرؤساء التنفيذيين.

هناك حاجة ماسة إلى مبادئ توجيهية واضحة وخارطة طريق وطنية لإزالة الكربون وتوفير فرص متكافئة للصناعات لتمكين الشركات في الشرق الأوسط من تطوير استراتيجياتها الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. ولكن يمكن للشركات أيضًا تعظيم فرص التحول القائمة على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية من خلال المضي قدمًا في هذا المجال.

في نظركم، أي من العوامل التالية هي أهم سبب أو أسباب لاعتماد استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية داخل مؤسستكم؟

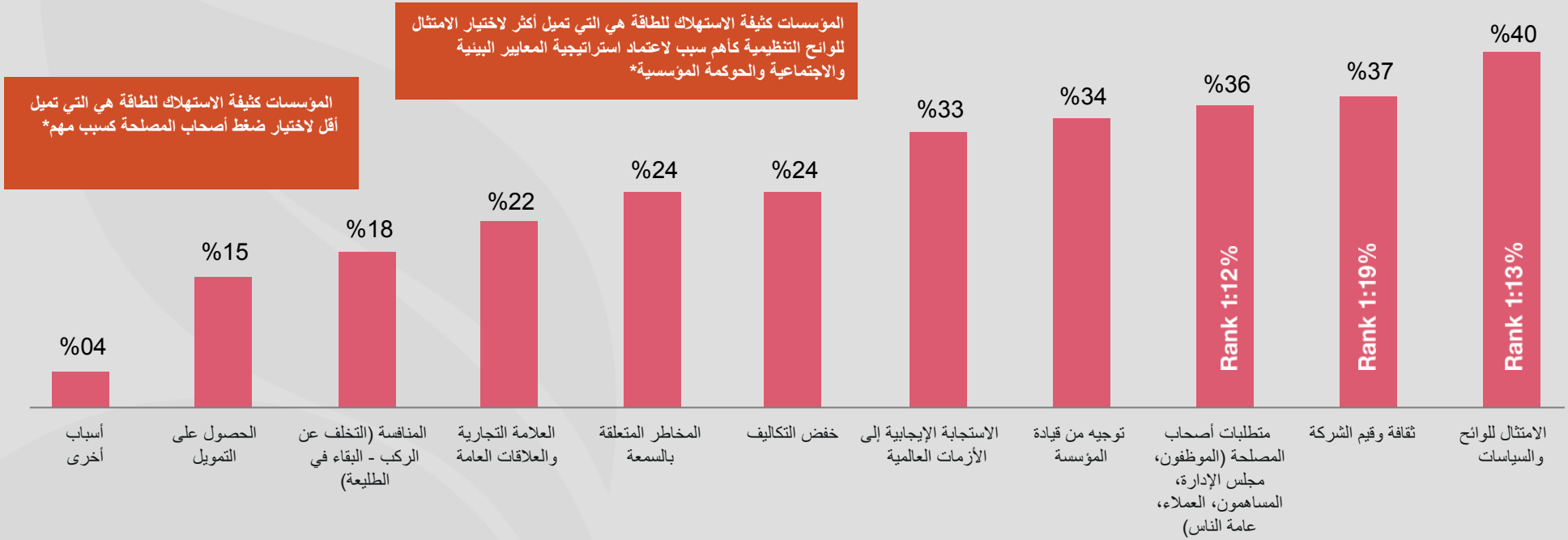

أي من السياسات الحكومية الاجتماعية التالية سيكون لها الأثر الأكبر في تحقيق استراتيجية مؤسستكم للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية؟

%63
ضرورة إثبات تأثير قابل للقياس في المجتمع

%51
معالجة المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى الداخلي وفي سلسلة التوريد

%49
فرض المزيد من التنوع والشمول وتكافؤ الأجور في مكان العمل

%49
تعزيز سياسات التوطين

%45
الحاجة إلى تحسين معايير السلامة

إلى أي مدى تتفقون أو لا تتفقون مع العبارات التالية حول لوائح المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في قطاعكم؟

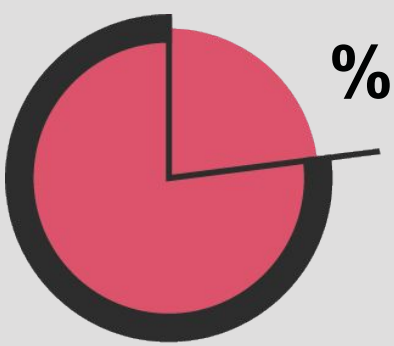

من شأن وضع المزيد من اللوائح الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية تعزيز وتسريع تنفيذ استراتيجية مؤسستنا حول هذه المعايير

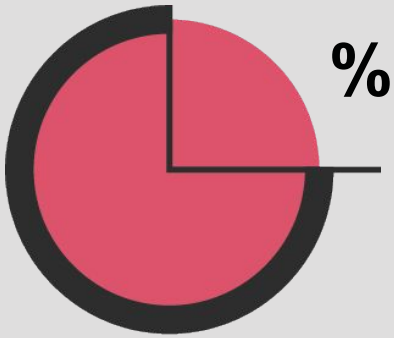

ستصبح اللوائح التنظيمية ومتطلبات إعداد التقارير حول المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية أكثر صرامة خلال الاثني عشر شهرًا القادمة

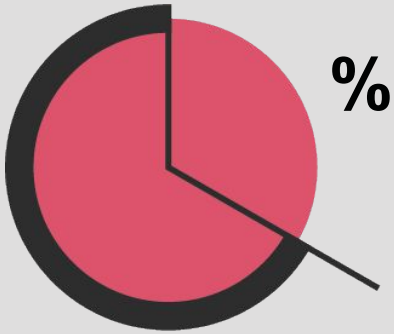

من شأن المزيد من اللوائح الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الرفع من تكاليف مؤسستنا

أي من السياسات الحكومية البيئية أو الاجتماعية أو المتعلقة بالحوكمة أدناه سيكون لها الأثر الأكبر في تحقيق استراتيجية مؤسستكم للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية؟

أهم السياسات الحكومية التي تؤثر على تحقيق استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية:

البيئية

سياسات تستهدف **الشراء المستدام** و**سلسلة التوريد** لضمان توفير منتجات وخدمات أكثر ملاءمة للبيئة.

الاجتماعية

ضرورة إثبات **تأثير قابل للقياس** في **المجتمع**

الحوكمة

السياسات التي تتطلب من الشركات ضمان **كون المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية أولوية على مستوى مجلس الإدارة**

من شأن سياسات توحيد الإفصاحات وتقييم المخاطر المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية أن تؤثر بشكل كبير على المؤسسات كثيفة الاستهلاك للطاقة

03

التطلع إلى المستقبل

تشير الردود على الاستبيان إلى قدرة كل من الشركات والحكومات على تولي أدوار محددة لمعالجة القضايا الأكثر إلحاحًا. وحتى في ظل غياب السياسات واللوائح المناسبة، فهناك خطوات واضحة يمكن للشركات اتخاذها. في حين يمكن للحكومات التحاور مع الشركات لفهم سياساتها واحتياجاتها التنظيمية بشكل أفضل.

أربع دعوات للعمل موجهة للشركات:

التأكد من دمج استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بشكل صحيح مع إطار حوكمة واضحة:

من وجهة نظر تنظيمية، يبدأ دمج استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بتحديد الطموحات والأولويات المتماشية مع أعمال الشركة والأهداف الوطنية. من الأفضل تخصيص شخص واحد مسؤول عن الإشراف على المجموعة الكاملة لوظائف المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وتنسيقها. وسيتطلب من هذا الشخص الوصول إلى أفراد آخرين يتمتعون بالمهارات والقدرات المناسبة لتنفيذ الاستراتيجية.

وضع مؤشرات أداء رئيسية واضحة والاستثمار في أنظمة قوية لجمع وتحليل البيانات:

يجب وضع مؤشرات أداء رئيسية لقياس التقدم المحرز، ودعمها بأنظمة قوية لجمع البيانات وإعداد التقارير. سيتطلب ذلك الاستثمار لضمان التوافق مع المعايير العالمية وبناء القدرات لجمع البيانات حول المقاييس غير المالية للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والإبلاغ عنها. قد يتراوح إعداد التقارير من التقارير الداخلية للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية إلى التقارير التي تخضع للتدقيق الكامل من قِبل طرف ثالث.

مراعاة الصورة الأشمل:

توجد العديد من فرص الأعمال في هذا المجال للشركات التي تتحرك بسرعة لمواءمة أولويات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية مع أولويات حكوماتها. بوسع المعتمدين المبكرين إنشاء خدمات ومنتجات تجارية جديدة لتوليد قيمة حقيقية وتقديم مزايا أوسع للمجتمع. كما قد تساعد استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية أيضًا على توقع المخاطر وإدارتها بشكل استباقي (مثل الآثار المادية لتغير المناخ)

أهمية التكامل:

المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية موضوع معقد، والعديد من قضاياها مرتبطة ببعضها البعض. يمثل اعتماد نهج متكامل للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، إلى جانب دمج استراتيجيتها في مختلف الوظائف خطوتين مهمتين لإعادة توجيه الأعمال نحو تبني منظومة كفيلة بتوليد القيمة.

في هذه المنظومة، تكمّل المقاييس المالية التقليدية للنجاح اعتبارات جديدة مولدة للقيمة أيضًا، بما في ذلك الاستدامة البيئية وإشراك الموظفين والشراكات الخارجية والرفاه المجتمعي.

دعوة للعمل موجهة للحكومات:

فيما يتعلق بدور الحكومات والجهات التنظيمية، أشارت الشركات في الاستبيان لحاجتها لمبادئ توجيهية واضحة وخرائط طريق وطنية لإزالة الكربون وفرص متكافئة في مختلف القطاعات. على سبيل المثال، تم تسليط الضوء على السياسات التالية كونها الأقدر على إحداث تأثير هام في تحقيق استراتيجية الشركات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية:

- سياسات تستهدف الشراء المستدام وسلسلة التوريد لضمان توفير منتجات وخدمات أكثر ملاءمة للبيئة.
- ضرورة إثبات تأثير قابل للقياس في المجتمع
- سياسات تتيح للشركات وضع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على رأس أولويات مجلس الإدارة

تنطوي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على نهج جديد للأعمال يعزز التعاون بين العملاء والموردين والجهات التنظيمية والقطاعات، كما أن اعتماد القطاعين العام والخاص لمبادئها كفيل بتسريع التحول الهائل والسريع لمنطقتنا. من خلال الدمج الكامل لاستراتيجيات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، ستخطو المؤسسات على مسار جديد لتحقيق نتائج ونجاح مستدام وطويل الأمد.

بالمقابل، بوسع الحكومات تمكين هذا التحول من خلال وضع سياسة هادفة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وجدول أعمال تنظيمي قادر على دعم التوجه نحو زيادة الفرص الاقتصادية، أي وظائف جديدة ذات قيمة مضافة وشمول اجتماعي أوسع وحوكمة أكبر لاقتصاداتنا الإقليمية.

04

نبذة عن الاستبيان

في الفترة ما بين يناير وفبراير 2022، أجرت بي دبليو سي الشرق الأوسط استبيانًا لكبار القادة في المؤسسات في جميع أنحاء الشرق الأوسط، مع التركيز على القادة الذين تولوا مسؤوليات تتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. تتخذ هذه المنظمات مقرًا لها في 13 دولة، من بينها تسعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليونان وفرنسا وألمانيا.

شاركت مؤسسات من مختلف القطاعات في الاستبيان.

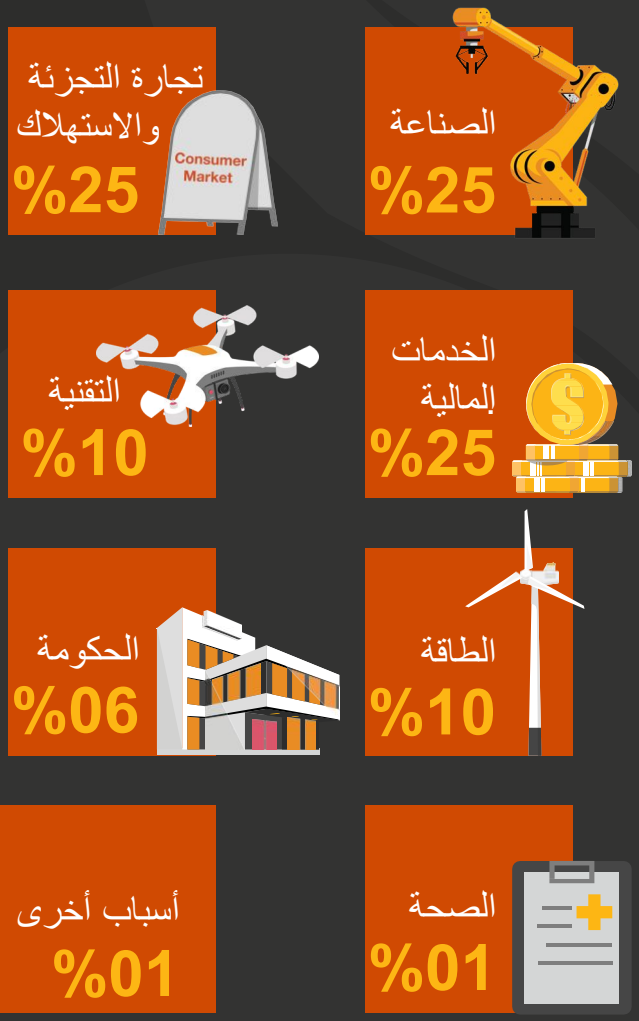

أكثر من **%70**

من المشاركين من يعمل على مستوى الإدارة التنفيذية، ويمثلون المقر الرئيسي لشركات في المنطقة.

انقسم المشاركون بالتساوي بين الشركات الكبرى (أكثر من 100 مليون دولار من الإيرادات السنوية) والشركات الصغرى (أقل من 100 مليون دولار).

وصل الاستبيان لشريحة واسعة من الاقتصادات والبلدان، مع مشاركة قوية بشكل خاص من الشركات في أكبر اقتصادين، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

شكل أصحاب الانبعاثات الصناعية الثقيلة من ثاني أكسيد الكربون نسبة

%32

من المشاركين، بينما تشمل النسبة المتبقية مجموعة من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

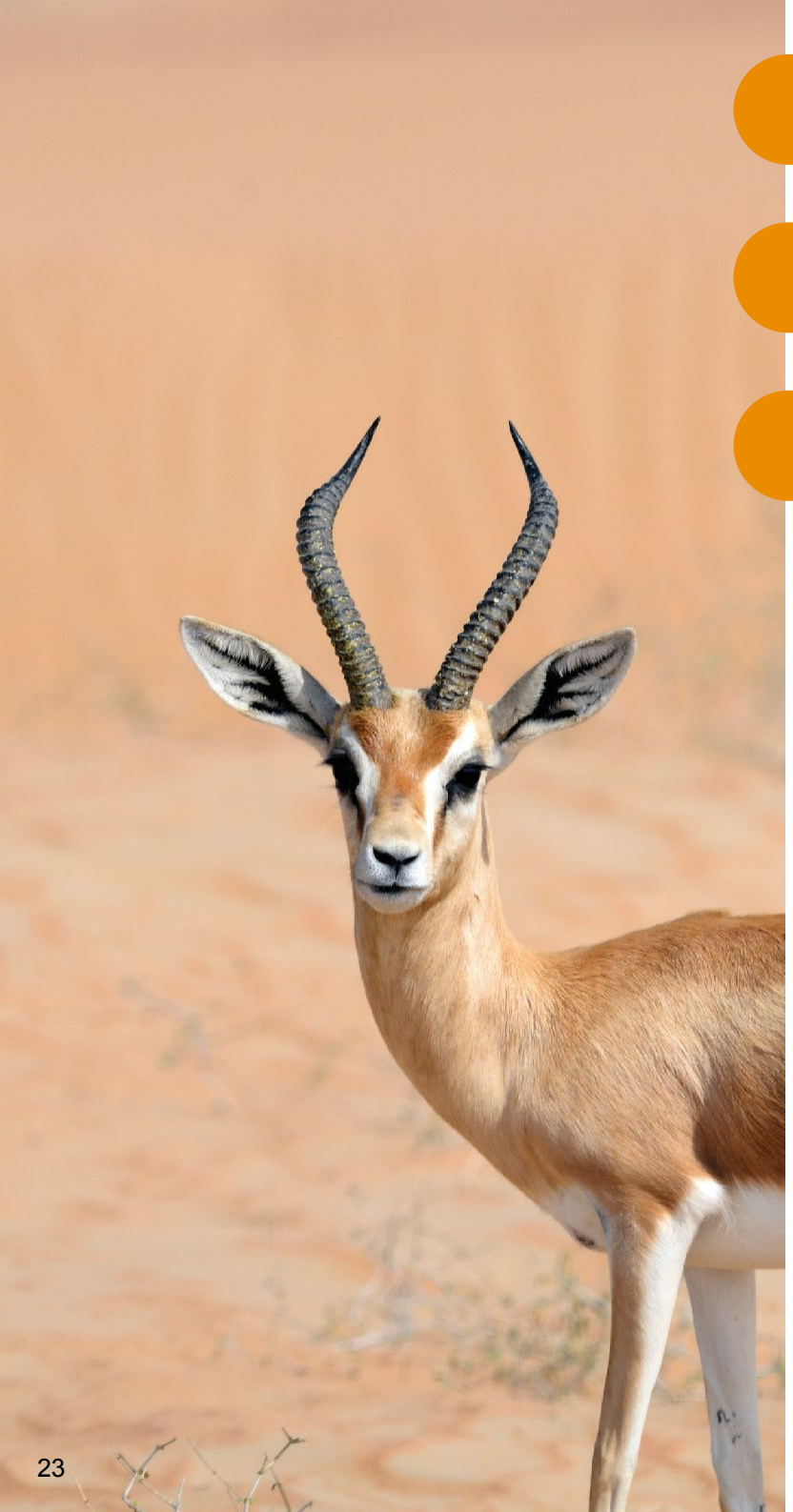

للتواصل معنا

عبد الخالق أحمد

شريك في قطاع الاستشارات، قسم الاقتصاد والاستدامة
البريد الإلكتروني:
abdelkhaleq.a.ahmad@pwc.com
رقم الهاتف: 0517 682 56 00971

أندرو ثورلي

مدير أول، قسم الاقتصاد والاستدامة
البريد الإلكتروني: andrew.thurley@pwc.com
رقم الهاتف: 2889 650 52 00971

نورا سينو

مديرة أولى، الأسواق الرأسمالية والخدمات الاستشارية المحاسبية
البريد الإلكتروني: n.sinno@pwc.com
رقم الهاتف: 5362 547 56 00971

د. يحيى عنوتي

شريك، قائد الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
البريد الإلكتروني: yaha.anouti@pwc.com
رقم الهاتف: 962 850 70 00961

تتطلع شركة بي دبليو سي دومًا إلى بناء الثقة في المجتمع وحل المشكلات المهمة. بي دبليو سي شبكة شركات متواجدة في 157 دولة، ويعمل لديها 295,000 موظف على ضمان أعلى معايير الجودة في خدمات التدقيق والاستشارة والضرائب.
لمعرفة المزيد عنا وإخبارنا بما يهمكم، يُرجى زيارتنا على www.pwc.com.

تأسست شركة بي دبليو سي في الشرق الأوسط منذ 40 عامًا، ولديها 22 مكتبًا وحوالي 7,000 موظف في 12 دولة في المنطقة . (www.pwc.com/me) .

يشير الاختصار بي دبليو سي إلى شبكة شركات بي دبليو سي و/أو شركة واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء في الشبكة، حيث تمثل كل منها كيانًا قانونيًا مستقلاً. يُرجى زيارة www.pwc.com/structure للاطلاع على المزيد من التفاصيل.

© 2022 بي دبليو سي. جميع الحقوق محفوظة.